تعقبات الحافظ المزي

على من تقدمه من الأئمة في علم العلل في كتابه "تهذيب الكمال"

تأليف

د. محمد بشير محمد مصطفى

تعقبات الحافظ المزي على من تقدمه من الأئمة في علم العلل في كتابه "تهذيب الكمال"

دكتور/ محمد بشير محمد مصطفى
كلية طيبة العربية للدراسات الإسلامية، سريلانكا

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . أما بعد :

فإن تعقبات الأئمة بعضهم على بعض تعد ممارسة نقدية في علم الحديث، يُبتغى من ورائها بيان الصواب والحق، تكميل النقص، وإصلاح الخلل الذي لا يخلو منه أحد. تبرز هذه التعقبات مدى الدقة والعناية التي بذلها العلماء في الحفاظ على الدين الإسلامي، وتساهم في تنقية التراث الإسلامي من الأخطاء والشوائب.

ومن أبرز العلماء الذين أسهموا في هذا المجال في القرن الثامن الهجري الإمام الحافظ المزي –رحمه الله– في كتابه الموسوم: "تهذيب الكمال في أسماء الرجال".

يُعد هذا الكتاب حافلاً بتعقبات واستدراكات على أقوال الأئمة المتقدمين في مختلف أنواع علم الحديث، ومن بين هذه الأنواع علم العلل الذي يُعتبر أحد أدق أنواع علم الحديث. كما قال عنه ابن حجر: ((المعلَّل وهو مِن أَغْمضِ أنواعِ علومِ الحديثِ وأدقِّها، ولا يقوم به إلا مَنْ رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامة بمراتب الرواة، وملَكَةً قويةً بالأسانيد والمتون))[1] .

فدراسة هذا الموضوع تُبرز جانب الحافظ المزي في علم العلل، وتوضح براعته وسعة اطلاعه في هذا العلم. ولذا أحببت اقتطاف بعض تعقباته على الأئمة المتقدمين في علم العلل من كتابه "تهذيب الكمال"، ودراستها بشكل علمي وفقاً لمنهج المحدثين وقواعدهم في هذا المجال.

ولم أجد دراسة مستقلة أفردت تعقباته على الأئمة في علم العلل، لكنني وقفت على دراسة لها علاقة بهذا الموضوع، وهي: "تعقبات المزي في كتابه تهذيب الكمال على المقدسي في كتابه الكمال: دراسة تحليلية" للباحث سالم محمد محمود.

ويلاحظ من عنوانه أنه لم يتناول موضوع البحث الذي نحن بصدده.

وقد نهجت في هذا البحث المنهج التالي:

---

(1) نزهة النظر (ص :114).

1-المنهج الاستقرائي حيث قمت باستقراء كتاب " تهذيب الكمال " واستخراج تعقباته في علم العلل على خمسة من الأئمة.

2-المنهج التحليلي النقدي: قمت بدراسة هذه التعقبات دراسة تحليلية نقدية، حيث أذكر قول الأئمة المتعقب عليهم، ثم أتبعه بذكر تعقب المزي عليه، ثم أناقش هذا التعقب ، وأوازن بينهما من خلال عرض الرأيين على الميزان النقدي لدى المحدّثين ، محاولاً الترجيح بينهما بالقرائن المستخدمة عند أئمة النقد، مستعيناً بأقوال العلماء ، والمصادر الأصيلة في كل باب.

وقد جعلت البحث بعد المقدمة خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعقبات الحافظ المزي على الإمام البخاري

المبحث الثاني: تعقبات الحافظ المزي على الإمام مسلم

المبحث الثالث: تعقبات الحافظ المزي على الإمام الترمذي

المبحث الرابع: تعقبات الحافظ المزي على الإمام العقيلي

المبحث الخامس: تعقبات الحافظ المزي على الإمام الدارقطني

ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به الإسلام والمسلمين.

المبحث الأول: تعقبات الحافظ المزي على الإمام البخاري:

المثال الأول:

في ترجمة عبد الله بن عبيد الله بن عباس:

أورد الحافظ المزي حديثاً بإسناده عن حماد بن زيد، قال: حدثنا أبو جهضم موسى بن سالم، قال: حدثني عبد الله بن عبيد الله بن عباس، قال: كنا جلوساً إلى عبد الله بن عباس في فتية من بني هاشم، فقال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدًا أمره الله بأمر فبلغ – والله – ما أمر به، والله وَاللهِ مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللهِ لِلهِ بِشَيْءٍ دُونَ النَّاسِ إِلَّا بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : أَمَرَنَا أَنْ نُسْبِغَ الْوُضُوءَ ، وَلَا نَأْكُلَ الصَّدَقَةَ ، وَلَا نُنْزِيَ[1] الْحُمُرَ عَلَى الْخَيْلِ".

رواه أبو داود عن مسدد، عن عبد الوارث، عن موسى بن سالم جَهْضَمٍ بتمامه، وزاد في أوله قصة في السؤال عن القراءة في الظهر والعصر[2] .

ورواه الترمذي عن أبي كريب، عن إسماعيل بن علية، عن أبي جهضم نحوه[3] ، وقال: حسن، صحيح . وقد روى الثوري، عن أبي جهضم هذا، فقال: عن عبيد الله بن عبد الله، وسمعت محمدًا يقول: حديث الثوري غير محفوظ، وهم فيه الثوري[4].

وفي نسبة الوهم إلى الثوري نظر؛ فإن حماد بن سلمة رواه عن أبي جهضم[5] مثل رواية الثوري. وكذلك رواه محمد بن عيسى ابن الطباع، عن حماد بن زيد[6]))[7] .

الدراسة والمناقشة:

هذا الحديث رواه موسى بن سالم أبو جهضم، واختلف عنه، فرواه عنه حماد بن زيد،

وعبد الوارث، وإسماعيل بن علية، ووهيب بن خالد [8]،

وسعيد بن زيد[9] عن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، عن عبد الله بن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(1) أي نحملَها عَلَيْهَا للنَّسْل. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: (43/5)

(2) أخرجه أبو داود في "سننه" (808).

(3) أخرجه أحمد في "مسنده" (2002)، والترمذي في "جامعه" (1701)

(4) أخرجه أحمد في "المسند" (2060)، والطبراني في "الكبير" (10643)، والبيهقي في "الكبرى" (19848).

(5) أخرجه الطيالسي في "مسنده" (2723)

(6) اخرجه ابن شاذان في "الثاني من أجزائه" (40)

(7) تهذيب الكمال للمزي: (254/15).

(8) أحمد (2262)، والأحاديث المختارة (3972).

(9) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (2767).

وقد رواه عنه الثوري ، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عبد الله بن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد ذهب البخاري إلى ترجيح الرواية الأولى، ولعل ذلك للقرائن التالية:

- أن رواة الرواية الأولى كثيرون.
- أن جميع الرواة ثقات.
- أن جميع الرواة بصريون، وشيخهم موسى بن سالم بصري أيضًا، مما يجعلهم أعلم بحاله من غيرهم.

وأما رواية الثوري-هي الرواية الثانية- فقد أعلها البخاري، ونسب إليه الوهم، ولعل ذلك لاجتماع الثقات البصريين على خلاف ما رواه ، ولما في روايته اختلاف[1] ، فرواية من ثبت مقدمة على من اختلف عليه.

وبالتالي فالثوري نفسه قد اختلف عنه، فرواه عنه على الرواية الأولى، وكيع[2] - في رواية أحمد، وابن أبي شيبة[3] عنه-. ورواه عنه على الرواية الثانية، محمد بن كثير العبدي [4]، ووكيع أيضاً- في رواية أحمد[5]، وقتيبة[6] عنه-.

ولكن المزي لم يرض بنسبة الوهم إلى الثوري، ولعل ذلك نظراً إلى أن الثوري ثقة ثبت، وأنه تابعه على روايته حماد بن سلمة، وحماد بن زيد -في رواية محمد بن عيسى عنه-، مما يجعل من الأنسب نسبة الاضطراب إلى موسى بن سالم.

والذي يظهر أن رواية الجماعة أولى بالصواب للقرائن المذكورة سابقًا.

وأما رواية محمد بن عيسى عن حماد بن زيد فهي مرجوحة لتفرده ومخالفته لأصحاب حماد كأحمد بن عبدة[7]، وحميد بن مسعدة[8]، ويحيى بن حبيب[1]، وسليمان بن حرب[2] .والله أعلم.

---

(1) اختلف على الثوري، فرواه عنه على الرواية الأولى، وكيع- في رواية أحمد، في "المسند" (2092)، وابن أبي شيبة عنه، في "المصنف" (33704)- ، ورواه عنه على الرواية الثانية، محمد بن كثير العبدي، في "البيهقي" في "السنن" (19788)، ووكيع أيضاً- في رواية أحمد في "المسند" (2060)، وقتيبة عنه، في "العلل الكبير" (28). فهذا الاختلاف على الثوري، ومخالفته الثقات البصريين يفيد عدم ضبطه لاسم الراوي عبد الله. والله تعالى أعلم. وقد رواه عنه عبد الرزاق، فقال مرة: عن الثوري، عن أبي جهضم، عن ابن عباس، ولم يذكر أحداً بين أبي جهضم وابن عباس، وقال مرة: عن أبي جهضم، عن رجل، لم يسمه، ولعل هذا الاضطراب من عبد الرزاق، لأن الثقات سموه، ولكن اختلفوا في اسمه. والله أعلم.

(2) أخرجه أحمد في "المسند"

(3) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (33704)

(4) أخرجه البيهقي في "السنن" (19788)

(5) أخرجه أحمد (2060)

(6) أخرجه الترمذي في "العلل الكبير" (28)

(7) أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (175)

(8) أخرجه الضياء في "الأحاديث المختارة" (97).

المثال الثاني:

في ترجمة عبد الله الصُّنَابِحِيِّ ، ويقال: أبو عبد الله:

أورد الحافظ المزي حديث مالك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصنابحي، عن النبي صلى عليه وسلم: "إذا توضأ العبد المسلم..."

ثم أورد قول الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل عنه. فقال: وهم مالك في هذا، فقال: عبد الله الصُّنَابِحِيّ، وهو أبو عبد الله الصُّنَابِحِيّ، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة، ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الحديث مرسل(3) .

ثم قال المزي: ((وقال سويد بن سعيد، عن حفص بن ميسرة، عن زيد بن اسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصنابحي، سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: إن الشمس تطلع مع قرن الشيطان ... "الحديث(4) .

وقال أبو غسان: محمد بن مطرف: عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصنابحي: زعم أبو محمد أن الوتر واجب، فقال عبادة: كذب أبو محمد ... الحديث(5) . وتابعه زهير بن محمد، عن زيد بن أسلم.

هؤلاء كلهم قالوا: عبد الله الصنابحي، فنسبة الوهم في ذلك إلى مالك، فيه نظر، والله أعلم))(6).

الدراسة والمناقشة:

هذا الحديث قد رواه زيد بن أسلم، واختلف عنه، فرواه عنه محمد بْنُ مُطَرِّف(7)، عن عطاء بن يسار، عن أبي عبد الله الصُّنابحي، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وخالفه مالك، وقال: عن عبد الله الصُّنابحي.

وقد أعل البخاري رواية مالك، ونسب إليه الوهم، ولعل ذلك للأسباب الآتية:

1-أن عبد الله الصنابحي لا وجود له في الرواة إلا بالكنية أبي عبد الله الصنابحي، اسمه عَبد الرَّحمَن بْن عُسَيلَة، وهذا في رأي البخاري.

2- قد رواه ابن مطرف عن زيد بن أسلم، وقال: عن أبي عبد الله مخالفاً لما رواه مالك.

---

(1) أخرجه الضياء في "الأحاديث المختارة" (98).

(2) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (2768).

(3) العلل الكبير (ص:21).

(4) الطبقات الكبرى (297/7).

(5) أخرجه أبو داود في "سننه" (425).

(6) التهذيب (345/16).

(7) أخرجه أحمد في "مسنده" (19370).

3- قد اختلف فيه على مالك، فقد رواه عنه بعض الرواة كمُطرِّف بن عبد الله، وإسحاق بن عيسى الطباع[1] ، وقالوا: عن أبي عبد الله.

3-قد روى معمر بن راشد[2] ، وهشام بن سعد[3] ، وعبد العزيز الدراوردي[4] ،

وسعيد بن أبي هلال[5] جميعهم عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد حديثاً آخر[6] ، وقالوا :

عن أبي عبد الله الصنابحي.

فلعل هذا كله دفع البخاري إلى نسبة الوهم فيه إلى مالك، والله أعلم.

ولكن المزي لم يرض بنسبة الوهم إلى مالك، وذلك للأسباب الآتية:

-أن مالكاً رأس المتقنين، وكبير المتثبتين.

-أن مالكاً لم يتفرد بهذه الرواية، بل تابعه حفص بن ميسرة[7] ، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير[8] ، وزهير بن محمد[9] .

وقال ابن حجر: ((فوروده عند الصّنابحي في هذين الحديثين من رواية هؤلاء الثلاثة عن شيخ مالك يدفع الجزم بوهم مالك فيه))[10] .

والذي يظهر- والله أعلم- أن الاضطراب فيه يحتمل أن يكون من زيد بن أسلم، وذلك أنه تفرد بهذه الرواية ولم يتابع عليها، ورواة كلا الروايتين عنه ثقات، والله أعلم.

وقد ذهب إليه ابن عبد البر، وقال: ((وما أظن هذا الاضطراب جاء إلا من زيد بن أسلم والله أعلم))[11]

المثال الثالث:

وقال في ترجمة أسماء بن الحكم الفزاري، وقيل: السلمي. أبو حسان الكوفي.

---

(1) ذكره ابن عبد البر في " التمهيد" (2/4)

(2) أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (3950).

(3) ذكره ابن عبد البر في "التمهيد" (2/4).

(4) ذكره ابن عبد البر في "التمهيد" (2/4).

(5) أخرجه البخاري في "التاريخ" (322/5).

(6) حديث: ((إن الشمس تطلع بين قرني شيطان...)).

(7) أخرجه ابن ماجه (282).

(8) أخرجه ابن شاهين في الترغيب (32).

(9) أخرجه أحمد في "مسنده" (19376)

(10) الإصابة في تمييز الصحابة (4/ 231)

(11) ابن عبد البر في " التمهيد" (2/4)

((روى عن: علي بن أبي طالب : كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثًا نفعني الله بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني أحد من أصحابه استحلفته... الحديث"

وقال البخاري لم يرو عنه إلا هذا الحديث وحديث آخر، لم يتابع عليه، وقد روى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم عن بعض، ولم يحلف بعضهم بعضا[1] .

قلت (المزي): ما ذكره البخاري رحمه الله لا يقدح في صحة هذا الحديث، ولا يوجب ضعفه، أما كونه لم يتابع عليه، فليس شرطاً في صحة كل حديث صحيح أن يكون لراوية متابع عليه، وفي الصحيح عدة أحاديث لا تعرف إلا من وجه واحد، نحو حديث: "الأعمال بالنية"، الذي أجمع أهل العلم على صحته وتلقيه بالقبول وغير ذلك. وأما ما أنكره من الاستحلاف، فليس فيه أن كل واحد من الصحابة كان يستحلف من حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل فيه أن عليًّا- رضي الله عنه- كان يفعل ذلك، وليس ذلك بمنكر أن يحتاط في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، كما فعل عمر رضي الله عنه في سؤاله البينة بعض من كان يروي له شيئًا عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما هو مشهور عنه ، والاستحلاف أيسر من سؤال البينة، وقد روي الاستحلاف عن غيره أيضًا[2] . على أن هذا الحديث له متابع، رواه عبد الله بن نافع الصائغ، عن سليمان بن يزيد الكعبي عن المقبري، عن أبي هريرة، عن علي[3] ، ورواه حجاج ابن نصير، عن المعارك بن عباد، عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جده، عن علي[4] . ورواه داود بن مهران الدباغ، عن عمر بن يزيد عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي[5] ، ولم يذكروا قصة الاستحلاف[6] ، والله أعلم))[7] .

الدراسة والمناقشة:

قلت: المتابعة ليست شرطاً لصحة الحديث، ولكن عدم العلة شرط لصحة الحديث، فالتفرد يعده معظم علماء الحديث علة، خاصة فإذا كان ممن لا يحتمل تفرده.

قال ابن رجب: ((وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت

---

(1) التاريخ الكبير (54/2).

(2) لم أقف على رواية في الاستحلاف عن غير علي رضي الله عنه.

(3) أخرجه الطبراني في الدعاء (1845)، إسناده ضعيف، فيه سليمان بن يزيد الكعبي، ضعفه الدارقطني، ينظر: العلل (51/15).

(4) أخرجه الحميدي (5)، والبزار (8)، إسناده ضعيف جدا، فيه عبد الله بن سعيد المقبري، هو متروك. ينظر: تقريب التهذيب (511/1)، وقال البزار: وسعد بن سعيد وعبد الله بن سعيد فحديثهما فيه لين.

(5) أخرجه الطبراني في الدعاء (1847)

(6) روى أبو هريرة، وكيسان، وعبد خير، وأسماء، عن علي، الحديث في فضل الاستغفار في أدبار الصلاة، كما سبق تخريجه، ولم يذكر منهم قصة الاستحلاف إلا أسماء، فتفرد به، لذا أعلها البخاري كما سبق. والله أعلم.

(7) التهذيب (535/2).

عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه))[1] .

وأما الراوي الذي في هذا الحديث فهو أسماء بن الحكم أبو غسان الفزاري، وهو قليل الحديث[2] ، وليس بمشهور في الحفظ والعدالة، وعده بعض الأئمة مجهولاً[3] ، فكيف يقبل تفرد من يكون على مثل هذه الحال؟ .

وأما المتابعات التي أشار إليها المزي فلا تقوي هذا الحديث لأنها ضعيفة كما أشار إليها الحافظ ابن حجر[4] ، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: تعقباته على الإمام مسلم:

المثال الأول:

ما رواه العلاء بن الحارث، عن مكحول ، عن أبي ثعلبة الخشني ، عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثه" في الصيد"[5] .

الدراسة والمناقشة:

وهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، ولكن الحافظ المزي أعله، وقال: (روى عنه – أي أبي ثعلبة– مكحول الشامي (م ت)، ولم يسمع منه)[6] .

ومكحول هو ابن أبي مسلم أبو عبد الله الشامي، تابعي ثقة، وقد اختلف في تاريخ وفاته، فقيل: (112هـ)، وقيل: (113هـ)،وقيل: (114هـ)، وقيل: (118هـ)[7]

وقد ذكر ابن حبان قول (112هـ) بصيغة الجزم، وقولي (113هـ، و114هـ) بصيغة التمريض[8] ، وقد وهَّم الذهبي قول (118هـ)[9] .

---

(1) شرح علل الترمذي (2/ 582)

(2) الطبقات لابن سعد (247/6).

(3) قال البزار: ((أما أسماء بن الحكم فرجل مجهول لم يحدث بغير هذا الحديث ولم يحدث عنه غير علي بن ربيعة، ولا يحتج بكل ما كان هكذا من الأحاديث)). ينظر: مسنده (187/1).

(4) التهذيب (268/1).

(5) أخرجه مسلم (1931)، والترمذي (1464).

(6) التهذيب (168/33).

(7) ينظر: تاريخ دمشق (210/60)، وتهذيب الكمال (473/28)، وسير أعلام النبلاء (474/5).

(8) الثقات (447/5).

(9) سير أعلام النبلاء (474/5).

وأما أبو ثعلبة فهو صحابي، وقد اختلف في اسمه واسم أبيه، ونزل الشام وسكن في قرية البلاط، وتوفي سنة (75هـ)[1] .

أما سماع مكحول من أبي ثعلبة فلم أقف على تصريحات الأئمة المتقدمين بنفيه، ولكن الحافظ المزي ذهب إلى نفي سماعه كما تقدم، فلعل مستنده لذلك إشارة بعض الأئمة إليه.

وقال أبو حاتم : ((سألت أبا مسهر : هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – ؟ قال : ما صح عندنا إلا أنس بن مالك. قلت: واثلة؟ فأنكره))[2].

وقال الترمذي: ((ومكحول قد سمع من واثلة بن الأسقع، وأنس بن مالك وأبي هند الداري، ويقال: إنه لم يسمع من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هؤلاء الثلاثة))[3]

وصفه ابن حبان بالتدليس، وقال: ((ربما دلس)) [4] .

وكذلك لم يوقف على تصريح مكحول بالسماع من واثلة في روايته عنه.

فلعل هذا كله دفع المزي إلى ترجيح نفي سماعه منه، ولكن الإمام مسلم رأى إمكانية سماعه منه، وقد أخرج حديثه عنه في الصحيح، وكذلك أصحاب الصحاح، كابن حبان والحاكم، وقد روى الترمذي حديثه عنه، وقال: ((هذا حديث حسن))[5] ، فيبدو أنهم رأوا صحة سماعه منه. والله أعلم.

وذلك ممكن أيضاً؛ لأنهما عاشا في عصر واحد، وسكنا في مكان واحد.

وقال العلائي: ((وهو معاصر له بالسن والبلد ، فيحتمل أن يكون لقيه وأن يكون أرسل عنه كعادته ، وهو يدلس أيضا كما تقدم))[6] .

أما تدليسه فقال ابن حجر: ((وصفه بذلك ابن حبان، وأطلق الذهبي أنه كان يدلس .

ولم أره للمتقدمين إلا في قول ابن حبان))[7] .

وأما قول ابن حبان: (ربما دلس) يدل على ندرته وعدم الشهرة به، فالندرة لا حكم لها. والله تعالى أعلم.

المثال الثاني:

ترجمة عبد الله بن سفيان القرشي المخزومي:

---

(1) ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (619/2)، وتاريخ دمشق (89/66)،

(2) المصدر السابق (515/1).

(3) جامع الترمذي (2506).

(4) الثقات (447/5).

(5) جامع الترمذي (1464).

(6) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص: 285)، وتحفة التحصيل (515/1).

(7) تعريف أهل التقديس: (1 / 156)

أورد له المزي حديثاً بإسناده عن هوذة، قال: حدثنا ابن جريج، قال: حدثنا محمد بن عباد بن جعفر، حدثني حديثا رفعه إلى أبي سلمة بن سفيان وعبد الله بن عمرو، عن عبد الله بن السائب، قال: "حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فأتى قبل الكعبة..."

وعن حجاج بن محمد، قال: ابن جريج أخبرنا، قال: سمعت محمد بن عباد بن جعفر.

وعن روح بن عبادة، وهوذة بن خليفة وعثمان بن عمر بن فارس، قالوا: حدثنا ابن جريج.

وعن عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: سمعت محمد بن عباد بن جعفر، يقول: أخبرني أبو سلمة بن سفيان وعبد الله بن عمرو بن عبد القاري، وعبد الله بن المسيب العابدي، عن عبد الله بن السائب: "أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بمكة، فاستفتح سورة المؤمنين..." .

ثم قال: ((لفظ عبد الرزاق وحجاج سواء، إلا أن روحاً، قال: عبد الله بن عمرو بن العاص، ولم يقله عبد الرزاق. وذكر حجاج في روايته من الجمع بينهم ما ذكر عبد الرزاق، إلا أنه لم يقل القاري. ولم يذكر عثمان بن عمر بن فارس في روايته عبد الله بن عمرو، ولا عبد الله بن المسيب، والباقي نحوه.

رواه مسلم[1] عن هارون بن عبد الله، عن حجاج بن محمد، فوقع لنا بدلا عالياً بدرجتين، وقال في روايته "ابن العاص" كما قال روح، وهو وهم))[2] .

الدراسة والمناقشة:

أفاد الحافظ المزي أن مسلماً روى هذا الحديث عن هارون عن حجاج، عن ابن جريج عن عبد الله بن عمرو بن العاص، فقوله "ابن العاص" وهم؛ لأن الذين رووه عن ابن جريج كعبد الرزاق[3] ، وهوذة بن خليفة[4] ، والضحاك بن مخلد[5] اكتفوا بذكر عبد الله بن عمرو، ولم يذكروا "ابن العاص".

وقد نبه إلى ذلك مسلم نفسه في الصحيح[6] .

قال النووي: ((قال الحفاظ : قوله : ابن العاص غلط ، والصواب حذفه ، وليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي ، بل هو عبد الله بن عمرو الحجازي ، كذا ذكره البخاري في تاريخه[7] ، وابن أبي حاتم[8] وخلائق من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين))[1] .

---

(1) أخرجه مسلم في "صحيحه" (455).

(2) التهذيب (15/ 47)

(3) أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (2689).

(4) أخرجه أحمد "مسنده" (15561).

(5) سنن أبي داود (646).

(6) صحيح مسلم (163)

(7) التاريخ الكبير (154/5)

(8) الجرح والتعديل (117/5).

وقال ابن حجر: ((قوله ابن عمرو بن العاص وهم من بعض أصحاب ابن جريج والصواب عبد الله بن عمرو القارئ وإسناده مما تقوم به الحجة))[2].

المبحث الثالث: تعقباته على الإمام الترمذي:

المثال الأول:

قال المزي في ترجمة عبد الله بن عمرو بن الحارث بن أبي ضرار:

((روى الترمذي، عن محمود بن غيلان، عن أبي داود، عن شعبة عن الأعمش، قال: سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله بن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب امرأة عبد الله، عن زينب، قالت: خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن ...الحديث)).

ذكره عقيب حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن الحارث بن المصطلق، عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله، عن زينب، وقال: ((هذا أصح من حديث أبي معاوية))[3] .

وقال المزي: ((فيما قاله نظر، فإن المحفوظ حديث أبي معاوية وقد تابعه غندر ، عن شعبة، عن الأعمش. إلا أنه لم يقل: عن ابن أخي زينب[4] .

وكذلك قال حفص بن غياث ، عن الأعمش وزاد، قال: فذكرته لإبراهيم فحدثني إبراهيم، عن أبي عبيدة، عن عمرو بن الحارث، عن زينب به[5] ، وكل هؤلاء قد اتفقوا على أنه عمرو بن الحارث، وقول الجماعة أولى بالصواب من قول الواحد ، والله أعلم))[6] .

الدراسة والمناقشة:

ولم أقف في المطبوع من جامع الترمذي على رواية أبي داود عن شعبة كما ذكرها المزي، وإنما هي على ما صوَّبها، فلعل ذلك في نسخة وقعت له[7] . والله أعلم.

وقال ابن حجر: ((كذا وقع عنده ، وليس في شيء مما وقفنا عليه من نسخ الترمذي ما ذكره ، وإنما فيه من الطريقين اللتين ساقهما عن عمرو بن الحارث ، لم يقل : عبد الله بن عمرو بن الحارث ، والله أعلم))[8] .

---

(1) المنهاج شرح مسلم بن الحجاج (132/4).

(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري: (2 / 298)

(3) جامع الترمذي (636).

(4) أخرجه النسائي في "سننه" (2582).

(5) أخرجه النسائي في "الكبرى" (9158).

(6) التهذيب (352/15).

(7) هكذا وقعت في تحفة الأشراف (326/11)

(8) تهذيب التهذيب (392/2).

قلت: تعقبه على الترمذي فيه نظر؛ لأن ترجيح الترمذي لرواية شعبة على رواية أبي معاوية بسبب زيادة الراوي "ابن أخي زينب" في روايته ومخالفته للجماعة الذين رووه بدون هذه الزيادة، فهذا واضح جدّاً في قوله: ((وهذا أصح من حديث أبي معاوية ، وأبو معاوية وهم في حديثه فقال : عن عمرو بن الحارث عن ابن أخي زينب – والصحيح إنما هو عن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب))[1] . والله أعلم.

المثال الثاني:

قال المزي ترجمة أبي الأشعث الْجَرْمِيِّ:

((روى له الترمذي، وابن ماجة هكذا ذكره، وهكذا وقع عند الترمذي في حديث النعمان بن بشير في فضل الآيتين من آخر سورة البقرة[2] .

رواه عن بندار، عن ابن مهدي، عن حماد بن سلمة، عن أشعث بن عبد الرحمن الجرمي، عن أبي قلابة الجَرمي، عن أبي الأشعث الجَرمي، عن النعمان بن بشير.

ورواه النسائي[3] في "اليوم والليلة" عن عمرو بن منصور، عن حجاج بن منهال، وعن أحمد بن سليمان عن عفان بن مسلم، جميعًا عن حماد بن سلمة، بإسناده، وقال: عن أبي الأشعث الصنعاني، وهو الصواب. وما رأيت أحدًا غير الترمذي ذكر أبا الأشعث الجرمي لا في هذا الحديث ولا في غيره، ولا ذكروا أن الصنعاني جرمي، والله أعلم. وقد وقع لنا عاليًا على الصواب))[4] .

الدراسة والمناقشة:

هو كما قاله المزي، وقد رواه أحمد[5]، والدرامي[6]، والبزار[7] ، والنسائي[8]، وابن حبان[9]، والحاكم[10]، ولم يذكروا أنه جَرْمي، وكذلك ترجم له البخاري وابن أبي حاتم[11]، ولم يذكرا أنه جرمي، والله أعلم.

المبحث الرابع: تعقبه على الإمام العقيلي:

---

(1) جامع الترمذي (21/2).

(2) أخرجه الترمذي في "جامعه" (2882) .

(3) أخرجه النسائي "عمل اليوم والليلة" (967) .

(4) تهذيب الكمال: (45/3).

(5) أخرجه أحمد في "مسنده" (1875).

(6) أخرجه الدارمي في "سننه" (3430).

(7) أخرجه البزار في "مسنده" (3296).

(8) أخرجه النسائي في "الكبرى" (10737).

(9) أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (782).

(10) أخرجه الحاكم في "المستدرك" (2073).

(11) التاريخ الكبير: (255/4)، والجرح والتعديل: (373/4)

قال المزي في ترجمة حفص بن عمر بن أَبِي الْعَطَّافِ:

((قال أبو جعفر العقيلي: في حديثه عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة "تعلموا الفرائض"[1] .

لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به[2] .

وقول العقيلي: ((لا يتابع عليه)) فيه نظر، فإنه قد تابعه عليه غيره))[3] .

الدراسة والمناقشة:

وقد تفرد حفص بن عمر برواية هذا الحديث عن أبي الزناد، ولم يتابعه أحد عليه. وهذا ما أراده العقيلي، وقد وافقه في ذلك كل من الطبراني والبيهقي. والله أعلم.

وقال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن أبي الزناد إلا حفص بن عمر بن أبي العطاف))[4] .

وقال البيهقي: ((تَفَرَّدَ بِهِ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ))[5] .

أما ما أشار إليه المزي من المتابعة، فهي ضعيفة[6].

المبحث الخامس: تعقبه على الإمام الدارقطني:

في ترجمة إسماعيل بن أسد بن شاهين، وهو إسماعيل بن أبي الحارث البغدادي:

أورد الحافظ المزي حديث إسماعيل بن أبي الحارث عن جعفر بن عون عن إسماعيل ابن أبي خالد، عن قيس، عن أبي مسعود: أن النبي صلى الله عليه وسلم، كلم رجلاً فأرعد، فقال: هون عليك فإني لست بملك، إنما أنا ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد[7] "

ثم قال: تابعه محمد بن إسماعيل بن علية القاضي[8] ، فرواه عن جعفر بن عون هكذا متصلًا، ورواه زهير بن معاوية وهشيم ويحيى بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس مرسلا.

قال أبو بكر البرقاني: وسئل الدارقطني عن حديث بن أبي حازم عن أبي مسعود: "أن النبي صلى الله عليه وسلم، كلم رجلاً فأرعد". فقال: تفرد به إسماعيل بن أبي الحارث متصلًا، ورواه هاشم بن عمرو

---

(1) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (2812).

(2) الضعفاء للعقيلي (39/7).

(3) التهذيب (7/ 41)

(4) المعجم الأوسط (5/ 272)

(5) السنن الكبرى للبيهقي (6/ 344)

(6) أخرجه الترمذي في "جامعه" (2091)، وقال: ((هذا حديث فيه اضطراب، وروى أبو أسامة هذا الحديث، عن عوف، عن رجل، عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم، حدثنا بذلك الحسين بن حريث قال: أخبرنا أبو أسامة، عن عوف بهذا نحوه بمعناه، ومحمد بن القاسم الأسدي قد ضعفه أحمد بن حنبل وغيره)).

(7) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (3419).

(8) تاريخ بغداد (261/7).

الحمصي، عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير، وكلاهما وهم، والصواب: عن إسماعيل، عن قيس، مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم. كذا قال[1] .

وقد ذكرنا: أن ابن علية تابعه على اتصاله، فزال عنه الوهم، وصح الحديث، والله أعلم))[2]

الدراسة والمناقشة:

والمتابعة التي أشار إليها المزي فيها نظر، وذلك لأن في إسنادها محمد بن بكار بن يزيد بن المرزبان، أبا الحسن السكسي الدمشقي، ولم أتمكن من العثور على ترجمته، إلا أن ابن عساكر ذكره في "تاريخه"[3] دون أن يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

لكن رواه محمد بن عبد الوهاب، أبو أحمد الفراء، عن جعفر بن عون عن إسماعيل بن أبي خالد مرسلاً، كما رواه الجماعة عن إسماعيل: كزهير بن معاوية، وهشيم، ويحيى بن سعيد. فقول الجماعة أولى بالصواب من قول الواحد. والله أعلم.

---

(1) العلل للدارقطني (138/3)

(2) التهذيب (3/ 45)

(3) تاريخ بغداد (52/6158-157).

الخاتمة:

بعد أن وفقني الله لإتمام هذا البحث، أجمل أهم النتائج التي توصلت إليها.

1- يتبين من هذه الدراسة أن علم العلل من أصعب أنواع علم الحديث وأعمقها.

2- يتبين من هذه الدراسة أن كتاب "تهذيب الكمال" ليس مجرد كتاب في علم الرجال فقط، بل هو كتاب حافل بأنواع عدة من علوم الحديث، كعلم السماع وعلم العلل.

3- يتبين من هذه الدراسة أن الحافظ المزي ليس عالمًا في علم الرجال فحسب، بل هو عالم في علم العلل.

4- تُظهر هذه الدراسة عناية العلماء مثل الحافظ المزي وغيره، ودقتهم في تمحيص الأحاديث من الأخطاء والشوائب. كما تبرز براعة الحافظ المزي في علم العلل، ومدى أهمية هذا العلم في الحفاظ على صفاء السنة النبوية.

5- أن الدراسة لم تُظهر مدى علم الحافظ المزي وسعة اطلاعه فقط، بل أيضًا أهمية النقد البناء في تطور علوم الحديث وصيانتها.

6- أظهرت الدراسة أن تعقبات المزي لم تكن مجرد اعتراضات، بل كانت تعتمد على منهجية علمية دقيقة، تهدف إلى تصحيح الأخطاء وتوضيح الصواب. فقد برزت براعته في علم العلل من خلال موازناته بين الروايات المختلفة، واستدراكاته على الأئمة المتقدمين.

التوصيات:

أوصي الباحثين بالاهتمام بتعقبات المزي على الأئمة المتقدمين في مجالات أخرى من علوم الحديث، لإبراز براعته وشمولية معرفته في علوم الحديث.

فهرس المصادر والمراجع:

1- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبَّان علي بن بلبان الفاسي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1414هـ .

2- الصحيح، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق ماهر الفحل، دار الميمان – الرياض – السعودية، ط1، 1430هـ – 2009م.

3- الترغيب في فضائل الأعمال، أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1424 هـ – 2004 م.

4- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، 1387 هـ.

5- السنن ، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق محمد عوامة ، دار القبلة ، جدة ، ط1 ، 1419هـ .

6- المستخرج من الأحاديث المختارة ، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي ، تحقيق عبد الملك الدهيش ، مكتبة النهضة الحديثة ، ط1 ، 1412هـ .

7- المسند ، أبو عبد الله أحمد بن حنبل ، تحقيق جماعة ، عالم الكتب ، بيروت ، ط1 ، 1419هـ .

8- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

9- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق، د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1422هـ.

10- تاريخ دمشق، علي بن الحسن المعروف بابن عساكر ، تحقيق عمر العمروي ، دار الفكر ، بيروت ، ط1 ، 1415هـ .

11- فتح الباري، ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، دار السلام ، الرياض ، ط3 ، 1421هـ .

12- تحفة التحصيل، أبو زرعة العراقي ، تحقيق رفعت وغيره ، مكتبة الرشد، الرياض ، ط1 ، 1420هـ .

13- الجامع الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، 1998 م.

14- تعريف أهل التَّقديس، ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق البنداري ومحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ .

15- تهذيب التهذيب، ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، اعتناء إبراهيم وعادل ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1416هـ .

16- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1400 – 1980.

17- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم، البُستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، 1393 هـ.

18- جامع التَّحصيل، أبو سعيد خليل بن كَيْكَلْدي العلائي ، تحقيق حمدي السَّلفي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2 ، 1407هـ .

19- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، ، مجلس دائرة المعارف ، الهند ، ط1 ، 1371هـ ، تصوير دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

20- السنن الكبرى ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، مجلس دائرة المعارف ، الهند ، ط1 ، 1344هـ .

21- السنن الكبرى ، أحمد بن شعيب النَّسائي ، تحقيق البنداري وكسروي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1411هـ .

22- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1402هـ .

23- شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، ط1، 1407هـ – 1987م.

24- الضُّعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1404هـ .

25- الدُّعاء، سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق محمد البخاري ، دار البشائر ، بيروت ، ط1 ، 1407هـ .

26- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق طارق بن عوض الله ، دار الحرمين ، القاهرة ، ط1 ، 1415هـ .

27- الطَّبقات الكبرى ، محمد بن سعد ، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م.

28- شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط1، 1414 هـ، 1994 م.

29- المسند، أبو داود سليمان بن داود الطَّيالسي ، تحقيق د . محمد التركي ، هجر ، مصر ، ط1 ، 1420هـ .

30- المسند، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق. شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ.

31- المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط2 ، 1403هـ .

32- العلل الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي - ترتيب أبي طالب القاضي - تحقيق حمزة مصطفى ، مكتبة الأقصى ، الأردن ، ط1 ، 1406هـ .

33- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق محمد بن صالح الدَّباسي، مؤسسة الريان، بيروت، 1432هـ.

34- الصَّحيح المسند، مسلم بن الحجَّاج النيسابوري ، تحقيق محمد فؤاد ، المكتبة الإسلامية ، تركيا ، ط1 ، 1374هـ .

35- معرفة الصحابة ، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، تحقيق عادل العزازي ، دار الوطن ، الرياض ، ط1 ، 1419هـ .

36- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط2، 1392.

37- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، المؤلف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط1، 1422هـ.

38- عمل اليوم والليلة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي، تحقيق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1406.

39- النهاية في غريب الحديث، المبارك بن محمد بن الأثير الجزري ، تحقيق علي بن حسن ، دار ابن الجوزي ، الرياض ، ط1 ، 1421هـ .